

«الم المنتدى القطري الألماني يعزز الشراكة بين البلدين» .. د.ر. سيتارامان :



د.ر. سيتارامان

بالفعل العديد من الشركات الألمانية التي تشارك في تنفيذها.. وكون ألمانيا رائدة في مجال إنتاج وتصدير المنتجات الغذائية فبإمكان قطر استكشاف فرص الاستثمار في هذا المجال، كما يمكن لقطر وألمانيا بحث شبل إقامة علاقات عمل في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويره.. وأخيراً بإمكان البلدين تعزيز شراكاتهما الاستراتيجية بما يحقق المنفعة المشتركة.

# «25» ملyar يورو استثمارات قطرية بألمانيا

اهتمام المستثمرين الألمان. وتتابع قائلاً: في عام 2017 أعلنت الحكومة القطرية مواطنى 80 دولة من متطلبات تأشيرة الدخول المسبيقة عند وصولهم إلى قطر وبالطبع يمكن للأفراد والشركات في ألمانيا الاستفاده من هذا الإعفاء.. وتعد ألمانيا شريك أساسياً في تحقيق رؤية قطر تجاه التحول إلى اقتصاد قائم على التكنولوجيا. وفيما يتعلّق بموازنتها العامة لعام 2018، خصصت قطر ما نسبته 41 % من إجمالي الإنفاق بقيمة بلغت 83.5 مليار ريال قطري لقطاعات الصحة والتعليم والنقل، ونال قطاع النقل ومشاريع البنية التحتية الأخرى الحصة الأكبر من الإنفاق في عام 2018 بنسبة 21 % بقيمة قدرها 42 مليار ريال قطري.. وأما قطاع الرياضة ومشاريع كأس العالم 2022 فبلغت حصتها 11.2 مليار ريال قطري. وستسهم المرافق اللوجستية في قطر مثل ميناء حمد والمناطق الاقتصادية في جذب الاستثمارات من ألمانيا.. ولا بد من الإشارة إلى أن المشاريع الجارية لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 استقطبت

قوة حقيقة في تحركها لمواجهة الحصار الاقتصادي الجائر فأعلنت عن مجموعة من الإصلاحات للتحول إلى اقتصاد مُكتفى ذاتياً وهو ما فتح إمكانية جذب المستثمرين الألمان إليها.. ومن جهة أخرى، سيسهم صدور قانون جديد بخصوص المشاريع القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطر في طمأنة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب.. وفي شهر فبراير 2017، أصدرت قطر قانون التحكيم الجديد المستنبط من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وهو نموذج دولي لقانون التحكيم.. ونالت خطة قطر التحويلية بشأن قانون الإقامة في عام 2017 ترحيباً واسعاً باعتبارها خطوة إصلاحية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وكوئنها ستعمل على استقطاب الأجانب من أصحاب الخبرة والكفاءة للعمل في قطر.. كما سيُجيز القانون المتوقع صدوره حول الاستثمار الأجنبي للشركات غير القطرية إنشاء شركات في قطر برأس المال مملوك بالكامل من قبلها وهو ما سيساعد في جذب

المليار دولار في عام 2017.. وتعتبر ألمانيا الشرك التجارية رقم 11 لدولة قطر.. وهناك 27 شركة في قطر مملوكة بنسبة 100 في المائة لألمانيا، في حين أن هناك 112 شركة ألمانية لديها شركاء قطريين.. وهناك خمس شركات ألمانية مرخصة تحت مظلة مركز قطر للمال.. وبلغت الاستثمارات القطرية في ألمانيا 25 مليار يورو في قطاعات السيارات والتكنولوجيا الحديدية والبنوك. ومتلك قطر حصصاً في أهم المجموعات التجارية والمصرفية في ألمانيا وهي مجموعة فولكسفاجن ودويتشه بنك.. وكان دويتشه بنك أحد المديرين الرئيسيين لإصدار سندات قطر السيادية في عام 2018.. ويُذكر أن شركة قطر لتقنيات الطاقة الشمسية في ألمانيا عبر مكتبه التمثيلي في مدينة فرانكفورت الذي افتتح عام 2011 لاستكشاف مختلف فرص العمل التجارية والاستثمارية.. ويشير وأضاف قائلاً: تعمل الشركات الألمانية في مشاريع قطر الكبرى مثل السكك الحديدية والتجارة والخدمات والبنية

وقال الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدولة، إن حجم التبادل التجاري بين قطر وألمانيا بلغ مستوى 2.29

يُعقد في العاصمة الألمانية برلين المنتدى القطري الألماني التاسع للأعمال والاستثمار وذلك خلال يومي 6 و7 من شهر سبتمبر الجاري ويشارك في المنتدى عدد من كبار الوزراء والمسؤولين الألمان والقطريين ورجال الأعمال من البلدين وممثل كبرى الشركات الألمانية والقطريية.. ومسؤولين حكوميين رفيع المستوى ونخبة من رجال الأعمال وممثل الشركات الكبرى من كل البلدين.. ومن المتوقع أن يشهد المنتدى مناقشات حول مجالات مثل الشراكة بين قطر وألمانيا، ودور القطاع المالي القطري في الاقتصاد، وتمويل المشاريع، والتنمية الصناعية لتنويع مصادر الدخل، والاستثمار في ألمانيا، والسياحة، والصحة، والرياضة، وخريطة الطريق إلى كأس العالم 2022.. ويمثل هذا الحدث مناسبة مهمة لتعزيز العلاقات الثنائية بين قطر وألمانيا.